

أطفال غير محميين

بيان سنوي لتسليط الضوء على تمويل حماية الطفل في العمل الإنساني - 2021



الملخص التنفيذي

في بنغلاديش (JRP)، أن 24% فقط من التمويل المخصص لاحتياجات حماية الطفل تم تلقيه كمتوسط، ويمثل ذلك انخفاضاً بالمقارنة بـ 42% في العام 2019. أيضاً في عام 2020، تلقت 50% من الاستجابات الإنسانية التي تم تحليلها (13 من 25) أقل من 25% من الاحتياجات التمويلية لحماية الطفل.

علاوة على ذلك، تم تمويل هذه الاستجابات بنسبة 56% ككل في العام 2020، بانخفاض من 70% في العام 2019. تشير هذه الاتجاهات مجتمعة إلى أنه في حين زادت فجوات التمويل عبر القطاع، فقد تضررت حماية الطفل بشكل غير متناسب وأكثر من غيرها. واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2021، تم تسجيل تمويل خاص بحماية الطفل يبلغ 145.6 مليون دولار أميركي في إطار خدمة التتبع المالي (FTS)، ولكن من المرجح أن يشهد هذا الرقم زيادةً جراء حالات التأخير في الإبلاغ¹.

التغيرات الكبيرة في التمويل تحول دون تحقيق استجابة منصفة لحماية الأطفال، حتى عبر الاستجابات الإنسانية وضمن خطط الاستجابة الإقليمية، حيث أن عدم إمكانية التنبؤ يصعب عملية بناء أنظمة مستدامة واستجابات فعالة.

رسائل رئيسية لمسارات التغيير

يجب أن يحتلّ الأطفال وحمايتهم مكانة مركزية في جميع الأعمال الإنسانية. ويتطلب ذلك عملاً جماعياً طيلة مسارات التغيير الرئيسية التي تعطي الأولوية للأطفال.

تحسين رفاهية الأطفال وحمايتهم هو مسؤولية جماعية تعود بالفائدة علينا جميعاً.

حماية الطفل أمر بالغ الأهمية في إبقاء الأطفال في مأمن من أي ضرر، وعندما تتوفر لدينا الموارد اللازمة فسيؤدي ذلك إلى نتائج أفضل للأطفال في القطاعات الأخرى.

يجري بالفعل إنجاز الكثير من الأمور ونحن نعرف الحلول والمعايير اللازمة لإحداث الأثر وإظهاره. ولكن يلزم إجراء تغيير تدريجي في كيفية أخذ حماية الطفل في الاعتبار في العمل الإنساني.

إنّ الاستثمار في نقل السلطة ومشاركة المعرفة والمهارات مع الجهات الفاعلة المجتمعية والمحلية والوطنية، بما في ذلك تحويل التمويل إليها، سيساهم بشكل أفضل في دمج وجهات النظر والخبرات والمبادرات المحلية المتنوعة في الاستجابات التي تحمي الأطفال.

يشكّل الأطفال 50% من المتضررين في الأزمات الإنسانية وهم يتأثرون بالنزاع والأزمة أكثر من غيرهم. وخلال العامين 2020 و2021، كان لانتشار جائحة كوفيد-19، والنزاع وتغيّر المناخ تأثير على الأطفال على نطاق لم يسبق له مثيل، ما جعلهم عرضة للخطر ودفع بهم إلى النزوح والمعاناة من الفقر والعنف. ورغم ازدياد التمويل من أجل حماية الطفل، لا تزال هذه الحماية وبشكل مستمرّ إحدى القطاعات الأقل تمويلًا في العمل الإنساني، والأموال غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. لذلك سيطلب سدّ هذه الثغرة عملاً جماعياً يهدف إلى تغيير الطريقة التي نفكر بها حيال حماية الأطفال وأهميتها المركزية في الاستجابة للأزمات.

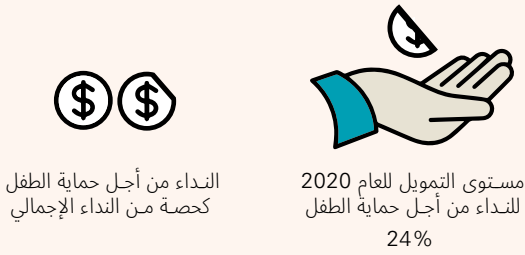
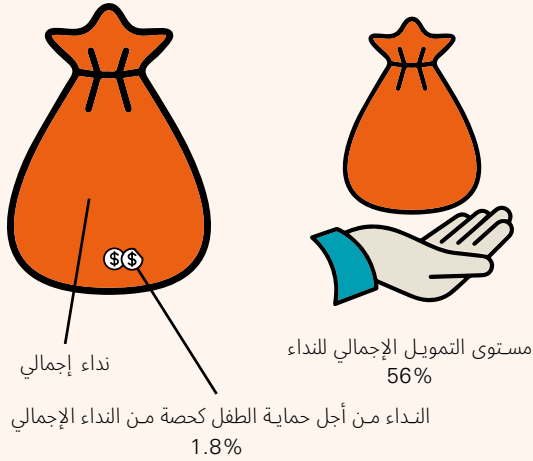
واستناداً إلى النتائج ومنهجية البحث المتبعة في تقرير أطفال غير محميين: الأزمة في التمويل الإنساني لحماية الطفل¹ (2019) وتقرير أطفال لا يزالون غير محميين² (2020)، يسلّط هذا التقرير الضوء على المجالات الرئيسية المرتبطة بتمويل حماية الطفل في الأزمات الإنسانية، بما فيها استجابات المجموعة والاستجابات لأزمة اللاجئين للعام 2020 على حد سواء. وقد تمّ إعطاء لمحة سريعة عن العام 2021 مع البيانات المتاحة اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2021.

النتائج الخاصة بتمويل حماية الطفل

يستمرّ النزاع المسلح والأزمات في إلحاق خسائر فادحة بالأطفال، مع تزايد التحديات المعقدة في مواجهة تغيّر المناخ وجائحة كوفيد-19. ومع تلقي الاقتصادات العالمية والوطنية ضربات كبيرة وتغيّر الحياة اليومية في ظلّ إجراءات الإغلاق، واصلت الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل الابتكار والتكيف مع الاحتياجات المتزايدة باستمرار من خلال تطوير أساليب جديدة تضمن رفاهية الأطفال وحمايتهم من العنف والإساءة والاستغلال والإهمال.

ومن المشجع أن نرى أنّ تمويل برامج حماية الأطفال في الأوضاع الإنسانية أخذ في الازدياد. فقد تمّ تلقي 177.9 مليون دولار أميركي من أجل تمويل خاص بحماية الطفل في العام 2020، مقارنة بـ 156.5 مليون دولار أميركي في العام 2019 و144.6 مليون دولار أميركي في العام 2018. ومع ذلك، لا تزال الثغرة بين احتياجات حماية الطفل والتمويل المتلقى تزداد بشكل مثير للقلق في العامين 2020 و2021. فالموارد لا تلبّي حتى الاحتياجات المتزايدة التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. ولا بدّ من الاعتراف بهذه الثغرات على أنّها جزء من اتجاه أوسع نطاقاً يتمثل في نقص التمويل في كافة القطاعات، مع حصول قطاع حماية الطفل على تمويل غير متكافئ. على سبيل المثال، يكشف تحليل متعمق لخطط الاستجابة الإنسانية (HRPs)³ لعام 2020 إلى جانب خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغا

التمويل الإنساني



نداء إجمالي = 100%

مستوى التمويل الإجمالي للنداء = 56% (70% في العام 2019 - 67% مع الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP) في سوريا في العملية الحسابية للعام 2019)

النداء من أجل حماية الطفل كحصة من النداء الإجمالي = 1.8% (2% في العام 2019 - 2.1% مع خطة 3RP في سوريا في العملية الحسابية للعام 2019)

مستوى التمويل للعام 2019-2020 للنداء من أجل حماية الطفل = 24% (42% في العام 2019 - 47% مع خطة 3RP في سوريا في العملية الحسابية للعام 2019)

التمويل المستلم من أجل حماية الطفل كحصة من التمويل الإجمالي المستلم = 0.8% (1.2% في العام 2019 - 1.4% مع خطة 3RP في سوريا في العملية الحسابية للعام 2019)

استناداً إلى تحليل 25 خطة استجابة في العام 2020: خطط الاستجابة الإنسانية لأفغانستان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وهاتي، والعراق، وليبيا، ومالي، وميانمار، والنيجر، ونيجيريا، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وسوريا، وأوكرانيا، وفنزويلا، واليمن وزيمبابوي وخطة الاستجابة المشتركة في بنغلاديش. كما تستند بيانات العام 2019 على بيانات خدمة التتبع المالي لـ 17 خطة استجابة إنسانية وخطة الاستجابة المشتركة في بنغلاديش. وإذا كانت الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP) في سوريا مع البيانات المستمدة من مبادرة «لا لضحايا جيل» مشمولة في العمليات الحسابية للعام 2019، فستكون الأرقام مختلفة قليلاً.

إن مواصلة دعم عملية جمع وتحليل البيانات القوية والقائمة

على الأدلة ستساعد على فهم الآثار وتعظيم سرد التدخلات المُنفذة الحياة في مجال حماية الطفل التي تدعم النداءات الهادفة إلى جمع الأموال اللازمة للحفاظ على سلامة الأطفال خلال الأزمات الإنسانية.

رصد تمويلات حماية الطفل ضمن البرامج التكاملية ومتعددة القطاعات

يسعى هذا التقرير إلى تعزيز النتائج التي توصل إليها من خلال توجيه الانتباه إلى التمويل الذي يسهم في حماية الطفل والذي يمكن العثور عليه في نطاق أوسع من برامج الحماية والبرامج المتعددة القطاعات. فبالإضافة إلى 161.4 مليون دولار أميركي المبلغ عنه في إطار حماية الطفل في خدمة التتبع المالي في العام 2020، تمّت ملاحظة تمويل خاص بحماية الطفل بقيمة 16.5 مليون دولار أميركي في إطار قطاع الحماية العام. وإضافة إلى ذلك، تمّت ملاحظة 89.2 مليون دولار أميركي إضافية يمكن أن تُسند إلى حماية الطفل عند تمويل البرامج، حيث يتمّ دمج حماية الطفل في تمويل قطاع الحماية أو في التمويل المتعدد القطاعات للعام 2020. وبشير ذلك إلى استثمار هام في كل من البرنامج المخصصة لحماية الطفل وفي عملية دمج حماية الطفل في برامج الحماية والقطاعات الأخرى التي تتماشى مع التوصيات الواردة في المعايير الدنيا لحماية الطفل. وعلى الرغم من أنّ تتبع التمويل المرتبط حصراً بحماية الطفل قد ازداد بشكل كبير، لكنّ النظام ليس قادراً بعد على تتبع البرامج المتكاملة بشكل فعال، وإسناد التمويل المتعدد القطاعات على فرادى القطاعات. وتعني الاتجاهات المتزايدة نحو البرامج المتعددة القطاعات والمتكاملة أنّ مجرد تتبع تمويل محدد لحماية الطفل لن يعطي الصورة الكاملة.

فنحن نتتبع المبالغ المخصصة للتدخلات الخاصة بحماية الطفل في الاستجابات الإنسانية، غير أنّ إضافة التقديرات الأعلى والأكثر سخاءً لتمويل حماية الطفل في التمويل المتعدد القطاعات والمشمول في برامج الحماية سيؤدي إلى نقص في تمويل حماية الطفل بنسبة 50% تقريباً.

التوصيات الرئيسية

يحدد هذا التقرير خطة عمل من ست نقاط لتغيير الهيكل ودعم حماية الطفل وأهميتها المركزية في العمل الإنساني. وتدعو هذه التوصيات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل:

1. إعطاء الأولوية للأطفال وحمايتهم
2. زيادة التمويل وتكليفه
3. تعزيز أنظمة التتبع
4. نقل السلطة والموارد لتوطين العمل الإنساني وتعزيز الطابع المحلي في المعونات الإنسانية
5. إعطاء الأولوية لتعميم وإدماج حماية الطفل عبر القطاعات وتوفير الدعم الفني المتخصص
6. ضمان المساءلة من خلال تعزيز عملية القياس، وتحليل الاحتياجات، والأثر

الخاتمة والتوصيات

إنَّ سد الثغرة الكبيرة بين احتياجات حماية الطفل وتمويل العمل الإنساني المتاح يتطلَّب عملاً جماعياً. كما أننا نحتاج إلى تغيير الطريقة التي نفكر بها حيال حماية الأطفال وأهميتها المركزية في الاستجابة للأزمات. وهو أمر يتطلَّب الاعتراف بأهمية التدخلات الخاصة بحماية الطفل، وطبيعتها المُنقذة للحياة، وضرورة منحها الأولوية في خطط الاستجابة الإنسانية. كما يتطلَّب هذا الأمر آليات جديدة لتمويل العمل الإنساني، فضلاً عن التزامات حيوية بالتمويل.

إنَّ الخطة التالية المكونة من ست نقاط هي خطة مستمدة من الدروس التي تمَّ تعلمها في القطاع بأكمله، بما في ذلك التوصيات المقدمة من تقرير أطفال لا يزالون غير محميين. وبالرغم من أننا نشهد بعض التقدم في مجالات هامة مثل زيادة الأموال المطلقة وإدخال التحسينات على التتبع، غير أنَّ الثغرات بين احتياجات حماية الطفل والتمويل المتاح لا تزال تتسع بمعدلات تنذر بالخطر. كما أننا نشهد اتساع الثغرة بين مستويات تمويل النداءات الإجمالية والتمويل النسبي لحماية الطفل. لذلك، يلزم القيام بتغيير جذري لإحداث ثورة في كيفية جعل حماية الأطفال ذات أهمية محورية في العمل الإنساني إذا أردنا إحداث التحولات اللازمة لحماية الأطفال في الاستجابة الإنسانية. كما يجب على الجهات الفاعلة في جميع أنحاء الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك الحكومات والجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني القيام بما يلي:

1. إعطاء الأولوية للأطفال وحمايتهم: الاعتراف بالأهمية المُنقذة للحياة للتدخلات في مجال حماية الطفل، والالتزام بإعطائها الأولوية في إطار الاستجابة الإنسانية، وآليات التمويل الإنساني، والهيكل القيادية الإنسانية الأوسع نطاقاً التي توجّه العمل الإنساني.

2. توسيع نطاق التمويل وتكليفه:

- **الالتزام بالتمويل الكامل لنداءات حماية الطفل** عبر خطط الاستجابة الإنسانية وخطط الاستجابة الإقليمية للاجئين. كبدائية، تأكد من أنَّ حماية الطفل تُموَّل بنفس مستوى النداء الإجمالي.
- **الاستمرار في إتاحة التمويل للبرامج المتعددة القطاعات** التي تعترف بالأهمية المركزية للأطفال وحمايتهم، فضلاً عن الحاجة إلى برامج متخصصة في حماية الطفل.
- **الطلب من عروض المشاريع التقيّد بالمعايير الدنيا لحماية الطفل**، من خلال ضمان تقدير تكاليف هذه المعايير وتمويلها وفقاً لذلك.
- **التوجّه نحو تمويل أكثر إنصافاً عبر الاستجابات المختلفة**، فضلاً عن نماذج تمويل قابلة للتنبؤ، ومرنة، ومتعددة السنوات من أجل تعزيز البرامج المستقرة.

3. تعزيز أنظمة التتبع:

- ضمان تتبع تمويل برامج حماية الطفل في آليات التمويل للتمكّن من تقييم التمويل بوضوح، بما في ذلك التمويل المدرج ضمن التدخلات المتعددة القطاعات. ويشمل ذلك تتبع الأموال التي تذهب إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية كجزء من الالتزامات إزاء الصفقة الكبرى والجهود المبذولة لتعزيز تتبع حماية الطفل ضمن خدمة التتبع المالي.

4. نقل السلطة والموارد:

- تسهيل المشاركة الهادفة من جانب الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في عمليات صنع القرارات الإنسانية. ويتضمن ذلك القيام بما يلي:
- **زيادة القيادة الإنسانية** على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء، بهدف تعزيز الدعم المنهجي وتنفيذ مبادرات التوطن (إضفاء الطابع المحلي) من خلال نهج متعدد الجوانب.
- **الاستثمار والدعوة إلى بناء القدرات** من أجل قطاع حماية الطفل في العمل الإنساني، مع التركيز بشكل خاص على الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والاستثمار في بناء الأنظمة.
- **إشراك الأطفال بشكل فعال وهادف لضمان** إسماع أصواتهم وإبلاغهم الاعتبار الواجب.
- **الحد من العوائق الإدارية التي تحول دون وصول** المنظمات المحلية والوطنية، ولاسيما المنظمات التي يقودها اللاجئون، إلى الشراكات.
- **دعم التغييرات نحو متطلبات التمويل المجمع** للسماح على نحو أفضل بتعزيز القدرات المؤسسية على المستويين المحلي والوطني. وهكذا، تمكّن من تعزيز قدرة المنظمات على الوفاء بمعايير العناية الواجبة، لا سيما في أنظمة التمويل والموارد البشرية والحوكمة.

5. تعزيز التركيز على إدماج حماية الطفل وتعميمها في جميع

- القطاعات بما يتماشى مع مركزية الحماية في العمل الإنساني. ويشمل ذلك:
- **زيادة استخدام الركيزة الرابعة من المعايير الدنيا لحماية الطفل** في اختيار برامج الجهات المانحة. ويشمل ذلك عمليات الرصد لضمان تقديم دعم محدد وذو أولوية يهدف إلى تمويل المبادرات وتعزيز قدراتها من أجل الاستجابات المتكاملة والمتعددة القطاعات.
- **زيادة إيلاء الأولوية للمخاطر المتعلقة بحماية الطفل**، واحتياجات البيانات، والتدخلات من جانب قطاعات أخرى كجزء من الالتزامات إزاء الأهمية المركزية للحماية.
- **تعزيز ودعم وتيسير فرص التعلم والتطوير لتيسير العمل على نحو أفضل عبر القطاعات**، بما في ذلك من خلال استخدام الركيزة ٤ من المعايير الدنيا لحماية الطفل.

الدعوة للعمل

«لا تدعوا الأمور تنتهي معنا. أيها القادة، عليكم أن تتأكدوا من أنكم تحمون حقوق الأطفال ليكون لنا مستقبل أفضل! نحن الجيل المهم الآن ونحن جيل المستقبل - فاحموا مستقبلنا!»

- لوكي، 18 عامًا، أوغندا⁷

يمكننا أن نضمن استجابة إنسانية فعالة من خلال وضع حماية الأطفال في صلب الاستجابة. ويُعدّ التغيير الملحّ أمرًا ضروريًا وممكنًا، لكنّه يتطلّب التزامًا متعمّدًا، وملموسًا وشاملاً. لذا، علينا العمل معًا لتحقيق نقاط العمل الستة التي ستمكّننا من الحفاظ على سلامة الأطفال وحمايتهم في العمل الإنساني.

6. تعزيز المساءلة في مجال القياس والتحليل والأثر:

- ضمان أن تعكس استعراضات الاحتياجات الإنسانية، وخطط الاستجابة الإنسانية وخطط الاستجابة الإقليمية بوضوح كيف تلبّي التدخلات الخاصة بحماية الطفل الاحتياجات المحددة، وتلتزم بالمعايير الدنيا لحماية الطفل، وتحدد التكاليف وفقًا لذلك.
- زيادة الاستثمار في القدرة على تحليل بيانات حماية الطفل، بما في ذلك العوامل وراء مخاطر حماية الطفل وتحليل الأثر. وسيسمح لنا ذلك بتحديد مسارات الوقاية والاستجابة فيما نقوم بتبيان أهمية حماية الطفل المُتقدّة للحياة.
- تعزيز استخدام أدوات ونهج موحدة لتحديد التكلفة لكل طفل من أجل تنفيذ تدخلات جيدة ودعم رفع تقارير ذات جودة عن الأثر الناجم.

الحواشي

1. <https://resourcecentre.savethechildren.net/node/15501/pdf/child-protection-funding-report-web.pdf>

2. https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/stc_still_unprotected_repport_high_sg-1.pdf

3. أفغانستان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وهايتي، والعراق، وليبيا، ومالي، وميانمار، والنيجر، ونيجيريا، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وسوريا، وأوكرانيا، وفنزويلا، واليمن وزيمبابوي. وقد تمّ استثناء خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة بكولومبيا بسبب عدم توفير البيانات حول متطلبات حماية الطفل.

4. يستند الرقم المبيّن لعام 2019 على تحليل ٧١ خطة للاستجابة الإنسانية وخطة الاستجابة المشتركة. ويشمل الرقم 47% المبيّن في تقرير «أطفال لا يزالون غير محميين» 17 خطة للاستجابة الإنسانية وخطة الاستجابة المشتركة إضافة إلى الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP) في سوريا في العمليات الحسابية.

5. 70% للعمليات الحسابية التي تستند إلى 17 خطة استجابة إنسانية وخطة الاستجابة المشتركة في بنغلاديش للعام 2019. ونسبة ٧١% للعمليات الحسابية التي تستند إلى 17 خطة استجابة إنسانية وخطة الاستجابة المشتركة في بنغلاديش والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP) في سوريا.

6. الرقم مستمد من خدمة التتبع المالي في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021.

الغلاف الامامي:

شادي ، 6 سنوات ، يغسل رأسه ووجهه بالماء في مخيم حمام العليل في نينوى حيث قام البرنامج بإنشاء ٤١: مرحاضًا و 130 مرفق استحمام بالإضافة إلى محطة معالجة مياه الشرب بمعدل ٦,٠٠٠ لتر يوميًا والتي تزود العائلات التي تعيش داخل المخيم بمياه الشرب المأمونة. حيث يتم ضخ آلاف اللترات من المياه يوميًا.

AHMAD BAROUDI/SAVE THE CHILDREN